جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون المدني

المسئولية المدنية عن مواقع التواصل الاجتماعي

رسالة مقدمة من الباحث /

أحمد كمال عبدالحليم على بليله

لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

السادة أعضاء لجنة المناقشة والحُكم على الرسالة /

الأستاذالدكتور/ سعيد سليمان جبر

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب السابق (رئيسًا وعضوًا)

الأستاذ الدكتور/ ممدوح محمد علي مبروك

أستاذ القانون المدني وعميد كلية الشريعة والقانون الأسبق، جامعة الأزهر بالقاهرة (عضوًا)

الأستاذالدكتور/ عبدالهادي فوزي مُختارالعوضي

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية للدراسة والتعليم وشئون الطلاب والقائم بأعمال عميد الكلية السابق (مشرفاً وعضوًا)

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤ م

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

الدراسات العليا

قسم القانون المدني

المسئولية المدنية عن مواقع التواصل الاجتماعي

رسالة مقدمة من الباحث /

أحمد كمال عبدالحليم على بليله

لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

السادة أعضاء لجنة المناقشة والحُكم على الرسالة /

الأستاذالدكتور/ سعيد سليمان جبر

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب السابق (رئيسًا وعضوًا)

الأستاذ الدكتور/ ممدوح محمد علي مبروك

استاذ القانون المدني وعميد كلية الشريعة والقانون الأسبق، جامعة الأزهر بالقاهرة (عضوًا)

الأستاذالدكتور/ عبدالهادي فوزي مُختارالعوضي

أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية للدراسة والتعليم وشئون الطلاب والقائم بأعمال عميد الكلية السابق (مشرفاً وعضوًا)

١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

" فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ "

الآية ١٧ من سورة الرعد

وقال تعالى " ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ "

الآية ٤١ من سورة الروم

صدق الله العظيم

إهداء

يعجز لساني عن الكلام وفؤادي عن المرام وحروفي عن الكتابة لكم كل ما حاولت ذلك ، ولا أجد في قلبي ما أحمله لكم إلا الحب التقدير ، وفي هذا المقام أهدي هذا البحث المتواضع إلى كل من له الفضل علي بعد الله سبحانه وتعالى وهم :

إلى أبي الذي من شرفني بحمل اسمه والذي أدعوا الله له أن يبارك له في عمره وأن يكون ما تبقى له من عمر في مداد حسناته وثقل موازينه ويجعلني بارًا به طوال حياته ، والذي كتب الله له بمشيئته أن يقطف ثمرة يده التي أينعت .

إلى أمي إلى من فقدت حرارة حنانها في صقيع الشتاء القارص ، والتي لم أفقد دعائها في ظلمات الليل الحالك ، والتي لم تألوا جهدًا في طلبي للعلم ، خاصة الحصول على الدراسات العليا واستكمال مسيرة العلم القانوني بعد حصولي على ليسانس الحقوق ، رحمها الله وأرجو منه أن يدخلها الفردوس الأعلى من الجنة وزيادة بفضله ومنه وكرمه.

فقال تعالى " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

الآية ٢٤ من سورة الإسراء

وقال ﷺ " الوالد أوسط أبواب الجنه فإن شئت فاضع ذلك الباب أو احفظه "

رواه الترمزي . حديث حسن صحيح ، شرح رياض الصالحين ٤٠ ، باب بر الوالدين .

إلى إخوتي رجالاً ونساءً تقديرًا وحُبًا واحترامًا . لتحملهم كثير من المتاعب سواء أكانت المادية أم المعنوية ، فلهم مني كل تقدير واحترام ، وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء وأن يديم عليهم الصحة والعافية ، وأن يبارك الله لهم في أعمارهم .

فقال تعالى " سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا "

الآية ٣٥ سورة القصص

إلى أبنائي روح فؤادي وفلزتا كبدي جومانة وعبدالحليم.

فقال تعالى " وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ "

الآية ١٣٢ من سورة البقرة

إلى زوجتي المخلصة الغالية " خير متاع الدنيا " .

إلى من قدم لي يد العون ثناءً وتقديرًا واحترامًا وإجلالًا .

شكر وتقدير وعرفان

قال رسول الله ﷺ (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور/ عبدالهادي فوزي العوضي ، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ووكيل الكلية لشئون الطلاب والقائم بأعمال عميد الكلية السابق- المُشرف على الرسالة- الذي وافق مشكورًا على الإشراف عليها رغم كثرة أعبائه ومسئولياته الجسام ، وأُشهد الله أن هذا العالم الجليل لم أجده إلا خلوقًا متواضعًا وهذا من صفات العلماء ، سهلًا لينًا وهذا من صفات الأتقياء فقد جعل الله له من اسمه نصيبًا فكان معي هادئًا ، حليمًا، كريمًا ، لم يبخل علي بأي معلومة أو نصح أو توجيه في سبيل إتمام هذا العمل ، وأشكره على وقفته معي وتذليله لكافة الصعوبات إذا ما اعترضتني الخطوب ، وإمداداه لي بالمراجع القانونية ، ووقفته المعنوية الصادقة التي كان لها بالغ الأثر في إعداد هذا الجهد ، وأسجل بكل عرفان وتقدير لأستاذي الجليل جهوده الصادقة وسعة أفقه ورحابة صدره وثاقب فكره وغزارة علمه والذي أوصلني بهذا البحث إلى هذه الصورة . وأسأل الله العظيم أن يجازيه عني وعن طلاب العلم خير الجزاء وأن يجعله نِبراسًا وسراجًا نهتدي به في طريق العلم دائمًا ، أنه ولي ذلك والقادر عليه ، فكل الشكر والتقدير لسيادتهم .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور/ سعيد سليمان جبر ، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق جامعة القاهرة ، ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب السابق ، رئيس اللجنة ، العالم الجليل ، الذي شرفني الله أن أستقي من علمه أثناء دراستي بكلية الحقوق ، والفقيه الورع ، الذي لم أجده إلا خلوقًا متواضعًا وهذا من صفات العلماء ، سهلًا لينًا وهذا من صفات الأتقياء ، والفقيه الورع المتواضع الذي وافق بتواضعه مشكورًا على تحكيم هذه الرسالة ، والذي شملني برعايته والذي أراد الله سبحانه وتعالى لي أن أنهل من علمه القانوني المتفرد ، فهو علم من أعلام القانون الذي تزخر المكتبات القانونية بمؤلفاته ، فله عظيم الشكر ووافر الامتنان ، وجزاه الله عني وعن سائر طلاب العلم وأهله أجر العالم العامل ، وبارك الله له في عمره وصحته وعلمه ، ومتعه بدوام العافية والشكر عليها .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور/ ممدوح محمد علي مبروك ، أستاذ القانون المدني بكلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر بالقاهرة عضو اللجنة ، والذي وافق مشكورًا على مناقشتي في هذه الرسالة والتحكيم مع اللجنة الموقرة ، والذي تزخر المكتبات القانونية بمؤلفاته الفقهية العظيمة ، والكثيرة ، والعزيزة الفريدة ، التي تقترن فيها الدراسات القانونية الوضعية بالفقه الإسلامي ، والتي تشهد على تفرده ورجاحة مذهبه وبراعة أسلوبه الذي يستقي وينهل منه طلاب العلم ، فله عظيم الشكر ووافر الامتنان ، وجزاه الله عني وعن سائر طلاب العلم وأهله أجر العالم العامل ، وبارك الله له في عمره وصحته وعلمه ، ومتعه بدوام العافية والشكر عليها .

ولا شك في أن ملاحظتهما على الرسالة ستزيدها ثراءًا وترقية ، وستكون وسامًا على صدري ، فكل الشكر والتقدير لسيادتهما .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للسادة وكلاء الكلية الكرام ، والعاملين بإدارة الدراسات العليا ومكتبة الكلية ، لما قاموا بتقديمه من جهد حقيقي وصادق ومساعدة فعالة في سبيل مساعدة الباحث على تحصيل المادة العلمية ، وإتمام هذا البحث المتواضع ، فجزاهم الله عني وعن طلاب العلم خير الجزاء ومتعهم بدوام الصحة والعافية .

الباحث

مقدمة

أولاً: موضوع البحث وأهميته:

إن حدوث طفرة كبيرة في استخدامات الإنترنت نتيجة التطور العلمي قد تمخض عنه ظهور ما يسمى بمواقع التواصل الاجتماعي على الشبكه أيًا كان الهدف من ذلك ، سواء أكان استخدامها لتبادل الأخبار ، أم تصفحها نتيجة ارتفاع تكلفتها الإنتاجية ، أم الترويج لسلعة معينة ، ومن ثم بات تأثير هذه الشبكات على مجريات الأحداث الاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، والإعلامية في شتى أنحاء العالم من خلال تبادل وجهات النظر، وفي ظل النمو السريع لشبكة الإنترنت ظهرت أعداد كثيرة ومتنوعة من شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي وبالتالي غيرت من طريقة وأسلوب التواصل للشباب والمراهقين خاصة وبقية فئات المجتمع على وجه العموم[١].

ولا مندوحة أن لمواقع التواصل الاجتماعي تحديات عديدة وهي سلاح ذو حدين ، فهي من ناحية أتاحت وفتحت المجال الواسع للمستخدمين للتعبيرعن الأراء والحرية الشخصية لهم والوصول إلى شريحة أوسع من البشر ودون كلفة ، إلا أنها في الجانب الآخر تعرض المستخدمين لمخاطر انتهاك خصوصياتهم من خلال الوصول من الغير إلى ما يتم نشره من المستخدم أو من الموقع نفسه إذا كان هو المسئول ، ومن ثم تترتب المسئولية القانونية على ما يتم نشره عبر تلك المواقع .

بل أدى تطور التكنولوجيا ، وزيادة عدد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي إلى تفاقم المشكلات القانونية ؛ فكثير من التصرفات التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي تمثل خطأ يستوجب قيام المسئولية المدنية بشقيها العقدية ، والتقصيرية للموقع ، أهمها الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي ، هل تعد ناشرًا للمحتوى غير المشروع ، مسئوليتها المدنية عن سوء استخدام الإعلام الإلكتروني ، ومن ثم تسأل مسئولية الناشر وفق القواعد العامة ، أم تعد متعهد إيواء ، ومن ثم تسأل وفق القواعد الخاصة للمسئولية . مع العلم بأن أصبح سوء استخدام تلك المواقع لا ينعكس فقط على الفرد بل يمس كذلك سلامة وأمن الدولة[٢]. كما ينصب موضوع البحث على تعيين وتحديد الصعوبات المرتبطة والمتعلقة بالمسئولية المدنية المتولدة من الأفعال والأعمال الضارة التي تحدث عبر شبكة الإنترنت وعلى وجه الخصوص عبر مواقع التواصل الاجتماعي منها نشر الشائعات عبر هذه المواقع ، والاعتداء على الحق في السمعة والاعتداء على حق المؤلف. فقد أصبح للسواد الأعظم من البشر اتصال بمواقع التواصل الاجتماعي والحسابات الشخصية

---

[١] **راجع : د .أمينه مصطفى حامد مصطفى** ، اقتصاديات إدارة المواقع الإخبارية الإلكترونية ، رسالة ماجستير ، كلية الإعلام ، قسم الصحافة ، جامعة القاهرة ، بدون سنة نشر ، ص٤،٥،٦ .

[٢] **راجع : د . دينا عبدالعزيز فهمي** ، الحماية الجنائية من إساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية؛القاهرة ٢٠١٨ ، ص٥ .

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٧
أولاً : موضوع البحث وأهميته	٧
ثانياً : إشكالية البحث	٨
ثالثاً : منهج البحث	١٠
رابعًا : خطة البحث	١٠
فصل تمهيدي : نشأة مواقع التواصل الاجتماعي : المزايا والمخاطر	١١
المبحث الأول : ماهية مواقع التواصل الاجتماعي	١٣
المطلب الأول : مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي ، وخصائصها	١٤
الفرع الأول :مفهوم مواقع التواصل الاجتماعي	١٥
الغصن الأول : نشأة مواقع التواصل الاجتماعي	١٥
الغصن الثاني : تعريف مواقع التواصل الاجتماعي	١٨
أولا : التعريف الفقهي لمواقع التواصل الاجتماعي	١٨
ثانيًا : التعريف القانوني لمواقع التواصل الاجتماعي	٢٠
الغصن الثالث : صور وأنواع مواقع التواصل الاجتماعي	٢٤
أولاً : الفيس بوك	٢٤
ثانياً : تويتر	٢٦
ثالثاً : موقع انستجرام	٢٧
رابعًا : موقع اليوتيوب	٢٧
خامساً : لينكد ان	٢٨
الفرع الثاني : خصائص مواقع التواصل الاجتماعي	٢٩
المطلب الثاني : سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي ، وايجابياتها	٣٥
الفرع الأول : سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي	٣٥
الفرع الثاني : ايجابيات مواقع التواصل الاجتماعي	٣٩
المبحث الثاني: مخاطر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	٤٦
المطلب الآول : البيانات الشخصية ، وصور التلاعب فيها عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٤٧
الفرع الأول : تعريف البيانات الشخصية وشروط توافر صفة البيانات ذات الطابع الشخصي ، ومجال معالجتها	٤٩
أولاً : تعريف البيانات الشخصية	٤٩
ثانيًا : شروط توافر صفة البيانات ذات الطابع الشخصي	٥١
ثالثًا : مجال المعالجة الإلكترونية البيانات	٥٢
١- مجال المعالجة الإلكترونية للبيانات	٥٣
٢- مجال المعالجة الإلكترونية للنصوص والكلمات الإلكترونية	٥٤

الفرع الثاني : صور التلاعب بالبيانات الشخصية	٥٦
الصورة الأولى : التلاعب في البيانات الشخصية ، أو محوها عن طريق اشخاص غير مرخص لهم بذلك	٥٦
الصورة الثانية : جمع او معالجة ، أو نشر بيانات شخصية غير صحيحة من قبل أشخاص مرخص لهم بذلك قانونا	٥٧
الحالة الأولى : جمع ، أوتخزين بيانات شخصية صحيحة ، ولكن على نحو غير مشروع جنائياً	٥٧
الحالة الثانية : عدم مشروعية اساليب وطرق جمع ، وتخزين المعلومات	٥٧
الحالة الثالثة : عدم مشروعية مضمون البيانات التي يتم جمعها ، أو تخزينها	٥٨
الحالة الرابعة : الإفشاء غير المشروع للبيانات واساءة استخدامها	٥٨
المطلب الثاني : ماهية الخصوصية ، وصور انتهاكها عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٥٩
الفرع الأول : نبذة عن الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٥٩
الغصن الأول: مفهوم الحق في الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٦٠
الغصن الثاني : التكريس الدولي للحق في الخصوصية	٦٤
الغصن الثالث : أهمية الحق في الخصوصية	٦٥
الغصن الرابع : الاعتراف الدستوري والقانوني بالحق في الخصوصية	٦٧
الفرع الثاني : بعض صور انتهاك الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٦٨
الغصن الأول : انتهاك صورة المستخدم وانتحال هويته عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٦٨
الغصن الثاني : الكشف عن محل الإقامة ، أو رقم الهاتف ، أو الإسم ، أو البريد الإلكتروني	٧٣
الغصن الثالث :إفشاء الأمور المتعلقة بالعمل عبر مواقع التواصل الاجتماعي	٧٦
الباب الأول : الطبيعة القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي ، ومسئوليتها المدنية	٨٢
الفصل الأول : طبيعة الدور الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي	٨٣
المبحث الأول : مدى اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي ناشرًا للمحتوى	٨٤
المطلب الأول : الناشر الإلكتروني تمييز الناشر الإلكتروني عن غيره من خدمات الاتصال ، والتزاماته	٨٥
الفرع الأول : مفهوم الناشر الإلكتروني	٨٥
الفرع الثاني : تمييز الناشر الإلكتروني ، عن غيره من خدمات الاتصال	٨٧
الغصن الأول : الناشر الإلكتروني ، ومقدم خدمة التواصل الاجتماعي	٨٧
الغصن الثاني : الناشر الإلكتروني ، والناشر التقليدي	٩١
الغصن الثالث : الناشر الإلكتروني ، والناشر عبر الأقمار الصناعية	٩٢
الغصن الرابع : النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، والنشر في المدونات والمنتديات الإلكترونية	٩٣
الفرع الثالث : التزامات الناشر الإلكتروني	٩٥

الغصن الأول : الالتزام بالإعلان عن بياناته الشخصية ، والقيود الواردة عند إتاحة المعلومة	٩٥
الغصن الثاني : الالتزام بالحفاظ على النظام العام ، والآداب العامة	١٠٠
الغصن الثالث : الالتزام بتحديد شروط استخدام الموقع	١٠٣
الغصن الرابع : الالتزام باحترام حقوق المؤلف	١٠٥
المطلب الثاني : أنواع النشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي ، وكيفية تحديد الشخص القائم بالنشر	١٠٦
الفرع الأول : أنواع النشر	١٠٧
الغصن الأول : النشر الإلكتروني البسيط	١٠٧
الغصن الثاني : النشر الإلكتروني المتفاعل	١٠٨
الغصن الثالث : النشر الإلكتروني على الخط ، أو خارج الخط	١٠٨
الفرع الثاني : كيفية تحديد الشخص القائم بالنشر	١٠٩
المبحث الثاني : مدى اعتبار مواقع التواصل الاجتماعي متعهد الإيواء	١١٣
المطلب الأول : مفهوم متعهد الإيواء والتزاماته	١١٤
الفرع الأول : تعريف متعهد الإيواء	١١٤
الغصن الأول : مفهوم متهد الإيواء	١١٥
الغصن الثاني : طبيعة عقد الإيواء	١١٨
الفرع الثاني : التزامات متعهد الإيواء	١٢٤
الغصن الأول : الالتزام بوقف بث المحتوى المعلوماتي غير المشروع	١٢٥
الغصن الثاني : الالتزام بالتبصير والإعلام	١٢٧
الغصن الثالث : الالتزام بالحيطة ، والحذر	١٢٨
الغصن الرابع : الالتزام باتخاذ الإجراءات الملائمة لمنع تكرار التعدي	١٣١
الغصن الخامس : الالتزام بالمحافظة على أمان الشبكة ، والحماية القانونية من استخدامها	١٣٣
الغصن السادس : الالتزام باحترام خصوصية المستخدم	١٣٨
المطلب الثاني : أنظمة تأمين المحتوى على الموقع	١٤٢
الفرع الأول : نظام التشفير	١٤٣
الفرع الثاني : البصمة الإلكترونية ، والتوقيع الإلكتروني	١٤٦
الفرع الثالث : تقنية الغفلية	١٤٨
الفصل الثاني : حالات المسئولية المدنية لمواقع التواصل الاجتماعي "المسئولية المدنية الناشئة عن سوء استخدام الإعلام الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي"	١٥١
المبحث الأول : مسئولية مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها ناشرًا	١٥٢
المطلب الأول : حالات المسئولية الشخصية لمقدم الخدمة	١٥٣
الفرع الأول : الخطأ	١٥٤
الغصن الأول : تعريف الخطأ	١٥٤
الغصن الثاني : مظاهر الخطأ	١٥٩

أولًا : نشر الشائعات	١٥٩
ثانيًا :الاعتداء على حقوق المؤلف	١٦١
ثالثًا: الاعتداء على الحق في السمعة	١٦٥
الفرع الثاني : الضرر	١٧٢
الفرع الثالث : علاقة السببية	١٨٠
المطلب الثاني : حالات المسئولية التقصيرية لمقدم الخدمة عن أعمال تابعيه	١٨٧
الفرع الأول : المسئولية التقصيرية للموقع عن أعمال تابعيه	١٨٨
الغصن الأول : التأصيل القانوني لمسئولية المتبوع عن أعمال التابع	١٨٨
الغصن الثاني : شروط مسئولية المتبوع عن أعمال تابعيه	١٩٦
الفرع الثاني : مسئولية الموقع عن التعليقات المنشورة	٢٠٣
الغصن الأول : الأساس القانوني لمسئولية مالك الموقع الإلكتروني عن صاحب التعليق (الغير)	٢٠٣
الغصن الثاني : شروط إثارة مسئولية صاحب الموقع الإلكتروني عن فعل صاحب التعليق	٢٠٨
المبحث الثاني : مسئولية مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها متعهد إيواء	٢١٣
المطلب الأول : حالات المسئولية المدنية للمواقع باعتبارها متعهد إيواء وفقا للقواعد الخاصة	٢١٣
الفرع الأول : الفرع الأول : المسئولية المدنية لمتعهدي الإيواء وفقًا للتوجيه الأوروبي في ٨ يونيو ٢٠٠٠ .	٢١٤
الفرع الثاني : مسئولية متعهد الإيواء في قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي .	٢١٩
االمطلب الثاني : تأسيس مسئولية مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها متعهد إيواء .	٢٢٨
الفرع الأول : تأسيس المسئولية على أساس الخطأ	٢٢٩
الفرع الثاني : تأسيس المسئولية على أساس الإخلال بالالتزام باحترام القانون	٢٢٩
الباب الثانى :الأثر المترتب على قيام المسئولية المدنية لمواقع التواصل الاجتماعي	٢٣١
الفصل الأول: دعوى التعويض ، والمحكمة المختصة بالتعويض عن الأضرار الناتجة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي	٢٣٢
المبحث الأول : أطراف دعوى التعويض ، وشروطها ، وانقضائها	٢٣٣
المطلب الأول : أطراف دعوى التعويض	٢٣٤
المطلب الثاني : شروط دعوى التعويض	٢٣٦
المطلب الثالث : انقضاء دعوى التعويض بالتقادم	٢٤٢
المبحث الثاني : المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض ، والقانون الواجب التطبيق	٢٥١
المطلب الأول : المحكمة المختصة بنظر الدعوى ، وصور رفعها	٢٥٢
الفرع الأول : المحكمة المختصة بنظر دعوى التعويض	٢٥٢

الغصن الأول : الاختصاص النوعي للمحاكم الاقتصادية .	٢٥٣
الغصن الثاني :اختصاص المحاكم وفق الضوابط العامة	٢٥٧
الغصن الثالث : اختصاص المحاكم وفق الضوابط الاحتياطية	٢٦٠
أولًا : اختصاص محاكم الدولة التي ينتمي إليها المدعى عليه بجنسيته	٢٦٠
ثانيًا : اختصاص محكمة محل وقوع الفعل المنشىء للالتزام	٢٦٢
ثالثًا : اختصاص محكمة موطن أو محل إقامة المتضرر	٢٦٣
رابعًا : التحديد الإرادي للمحكمة المختصة	٢٦٥
الفرع الثاني : صور رفع دعوى التعويض	٢٦٨
الغصن الأول : الدعوى الفردية	٢٦٨
الغصن الثاني : الدعوى الجماعية	٢٧٠
المطلب الثاني : القانون الواجب التطبيق بشأن المسؤلية المدنية الناشئة عن استخدام موقع التواصل	٢٧٣
الفرع الأول : تطبيق القانون المحلي بشأن المسئولية المدنية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وفقًا للقواعد العام	٢٧٤
الغصن الأول : ماهية القانون المحلي ، وشروط تطبيقه بشأنه مسئولية مواقع التواصل الاجتماعي.	٢٧٥
اولًا : مفهوم القانون المحلي الخاص بشأن المسئولية المدنية لمواقع التواصل الاجتماعي	٢٧٥
ثانيًا : شروط تطبيق القانون المحلي	٢٧٩
الغصن الثاني : اوجه النقد الموجهة لتطبيق القانون المحلي على ممارسات المواقع	٢٨٣
الفرع الثاني : تطبيق القانون الموضوعي الإلكتروني ، ودور تطبيق التحكيم الإلكتروني على منازعات مواقع التواصل الاجتماعي	٢٨٩
الغصن الأول : مفهوم القانون الموضوعي الإلكتروني ومصادره	٢٩٠
أولاً : ماهية القانون الموضوعي الإلكتروني	٢٩٠
ثانياً : مصادر القانون الموضوعي الإلكتروني	٢٩٣
الغصن الثاني : أوجه نقد القانون الموضوعي الإلكتروني.	٢٩٧
الغصن الثالث : دور التحكيم الإلكتروني في منازعات مواقع التواصل الاجتماعي	٣٠٣
الفصل الثاني : تعويض الضرر الناتج عن سوء استخدام الإعلام عبر مواقع التواصل الاجتماعي وصوره	٣٠٧
المبحث الأول : صور التعويض	٣٠٨
المطلب الأول : التعويض العيني ، وشروطه	٣٠٩
الفرع الأول : ماهية التعويض العيني ، وموقف الفقه منه	٣٠٩
الفرع الثاني : شروط التعويض العيني	٣١٧

المطلب الثاني : التعويض بمقابل	٣٢٠
الفرع الأول : التعويض بمقابل نقدي	٣٢١
الفرع الثاني : التعويض بدون مقابل نقدي	٣٢٤
المبحث الثاني : قواعد تقدير التعويض	٣٢٦
المطلب الأول : وقت تقدير التعويض	٣٢٧
الفرع الأول : تقدير التعويض وقت القضاء به	٣٢٧
الفرع الثاني : حق المضرور في طلب مراجعة تقدير التعويض	٣٣٢
المطلب الثاني : خصائص التعويض المقضي به	٣٣٣
الفرع الأول : أن يكون التعويض كاملاً	٣٣٤
الفرع الثاني : تناسب التعويض	٣٤٠
المطلب الثالث : أسباب الإعفاء من المسئولية	٣٤٥
الفرع الأول: القوة القاهرة	٣٤٦
الفرع الثاني : استغراق خطأ المضرور لخطا المدين المدعى عليه	٣٥٦
الفرع الثالث: خطأ الغير	٣٥٩
الخاتمة	٣٦٣
نتائج البحث	٣٦٤
التوصيات	٣٦٧
قائمة بالمراجع	٣٧٠
أولاً : المراجع باللغة العربية	٣٧٠
ثانيًا : قائمة المراجع الأجنبية	٣٩٤
قائمة الاختصارات	٤٠٥
ملخص الدراسة	٤٠٦
الفهرس	٤١١

تم بحمد الله

Cairo University

Faculty of Law

Postgraduate Studies

Civil Law Department

Civil Liability for Social Media Sites

A Thesis Submitted by: Ahmed Kamal Abdel halim Ali Balila

for a PhD in Law - Civil Law Department

Members of the Discussion and Judging Committee:

Professor Dr. / Saeed Suleiman Gabr

Professor of Civil Law at the Faculty of Law, Cairo University, and former Vice Dean of the Faculty for Education and Student Affairs (Chairman)

Professor Dr. / Mamdouh Muhammad Ali Mabrouk

Professor of Civil Law and former Dean of the Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University in Cairo (Member)

Professor Dr. / Abdel Hadi Fawzy Mukhtar Al-Awady

Professor of Civil Law at the Faculty of Law, Cairo University, and Vice Dean of the Faculty for Study, Education and Student Affairs, and former Acting Dean of the Faculty (Supervisor and Member)

1445 AH - 2024 AD